ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr.Amer Zahir Joudeh

General Directorate of Education Wasit

Email:
amarjuda2233@gmail.com
07713550521

Keywords:

Remote , directing , Morphological provisions

A r t i c l e i n f o

Article history:
Received 15.Apr.2023
Accepted 22.jun.2023
Published 20.aug.2023

Remote in directing Morphological provisions

A B S T R A C T

It is no secret to Arabic language learners that linguists set their linguistic rules according to the linguistic uses heard and orally from the eloquent Arabs who penetrated into the desert.

Then, after that, they began to measure the regular audible, and after that, the judgment appeared on the linguistic uses of quality, badness, health, error, goodness, ugliness, strangeness, remoteness, and so on, as usage criteria for judging different linguistic phenomena.

This research sought to clarify the far criterion that the ancients relied on to judge morphological uses, relying on that descriptive analytical approach to determine the validity of this criterion in judging morphological uses by presenting the issue that was described as far to the ancients and modernists to stand on its validity, taking into account the steps of scientific research.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol52.Iss1.3527

البعيد في توجيه الأحكام الصرفيّة

م.د. عامر ظاهر جودة العبدانيّ

وزارة التربية / مديرية تربية واسط

الخلاصة

لا يخفى على دارسي اللغة العربية أنّ اللغويين وضعوا قواعدهم اللغوية وفقًا للاستعمالات اللّغويّة المسموعة مشافهةً عن العرب الفصحاء المتوغلين في الصحراء، ثم بدأوا بعد ذلك القياس على المسموع المطرد وبعد ذلك ظهر الحكم على الاستعمالات اللّغويّة بالجودة ، والرداءة ، والصحة ، والخطأ ، والحسن ، والقبح ، والغرابة ، والبعد وغير ذلك ، كمعايير استعمالية للحكم على الظواهر اللّغويّة المختلفة .

وقد سعى هذا البحث إلى بيان معيار البعيد الذي اعتمده القدماء للحكم على الاستعمالات الصرفية معتمداً في ذلك المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على صحّة هذا المعيار في الحكم على الاستعمالات الصّرفيّة من خلال عرض المسألة التي وصفت بالبعيد على القدماء والمحدثين للوقف على صحتها مراعياً في ذلك خطوات البحث العلميّ .

الكلمات المفتاحية : البعيد ، توجيه ، الأحكام الصرفية.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين محمّد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين .

أمّا بعد فإنّ القدماء إنّما بنوا قواعدهم اللّغويّة على ما جمعوا من كلام العرب الفصحاء بعد استقرائه وربط النظائر ببعضها فكان من قواعدهم اللّغويّة ما هو موضوع إجماع لا يختلف فيه ومنه ما خرج عن ذلك الإجماع فأخذ اللغويون الحكم على ما خالف قواعدهم من الاستعمالات اللّغويّة بالرفض والقبول ؛ لتقويمه.

إنّ الحكم على الاستعمالات اللغويّة عموماً والصرفيّة على وجهٍ خاص تمثّل ركيزةً أساسيةً في مؤلفات القدماء ؛ إذ إنّ الحكم على الاستعمالات اللّغويّة بالجودة، والرداءة ، والحسن ، والقبح ، والبعد أمرٌ شائعٌ عند هؤلاء اللغويين انطلاقا من كونهم وضعوا القواعد اللّغويّة وصنّفوا الاستعمالات اللّغويّة المسموعة عن العرب ، ثم اطلقوا أحكاما نقدية على ما خالف قواعدهم من بينها البعيد في الأحكام الصرفيّة .

وقد ركّز البحث على البعيد في توجيه الأحكام الصرفية دون غيرها من الأحكام اللغوية : وهو معيار أو مقياس يدلّ على بعد الحكم الصرفيّ عن الشّائع المشهور أو أنّه بعيد عن المطّرد في قواعدهم الموضوعة ، وقد ورد البعيد عند القدماء منفرداً في مواضع كثيرة ، كما جاء مقترنا بمعيار الفاسد مرة واحدة ، فضلا عن ذلك نجدهم في بعض الأحيان يطلقون معيار البعيد على الحكم الصرفيّ من دون توضيح سبب البعد .

وقد قُسّم البحث على ثلاثة أقسام ، درستُ في القسم الأول : البعيد في توجيه أحكام الوزن الصّرفيّ ، ودرستُ في القسم الثاني : البعيد في توجيه أحكام زيادة الحروف ، وخصّصتُ القسم الثالث إلى : البعيد في توجيه أحكام النسب ، ثم ختمت البحث بخاتمة بيّنت فيها أهم نتائج البحث .

القسم الأول : البعيد في الوزن الصّرفيّ

الميزان الصّرفيّ هو : مقياس دقيق للكلمة تعرف من خلاله أحوالها وحركاتها ، والمجرد والمزيد منها ، وقد تبيّن بالبحث والاستقصاء أنّ أغلبَ الكلمات في العربية تتكون من ثلاثة أحرف لذا عدّ اللغويون أنّ أصول الكلمات ثلاثة وجعلوا الميزان الصّرفيّ مكونا من ثلاثة أحرف ، وهي (الفاء ، والعين ، واللام) وجعلوا الفاء تقابل الحرف الأول ، والعين تقابل الحرف الثاني ، واللام تقابل الحرف الثالث ، من كلّ كلمة ثلاثية الأصول ، وكلّ ما يطرأ على الكلمة من (زيادة أو نقص أو تغيير) يطرأ أيضا على الميزان (نهر ، ٢٠١٠ ، ٢١) .

١ . وزن وأصل مَلَك

المَلَك مفرد الملائكة ، وقد اختلف القدماء في أصله فذهب الخليل (ت ١٧٠ هـ) والكسائي (ت ١٨٩ هـ) إلى أنّ (مَلَك) تخفيف (مَلْأك) والْأَصْلِ فيه (مَأْلَكٌ) عَلَى وزن (مَفْعَلٍ) حدث فيه قلب مكاني ؛ إذ قدّموا اللام وأخّروا الهمزة ، فقالوا (مَلْأك) ، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ونقلت حركتها إلى الفاء (الفراهيديّ ، د . ت ، ٥ / ٣٨٠ ، وسيبويه ، ١٩٨٨ ، ٤ / ٣٧٩ – ٣٨٠ ، والجوهري ، ١٩٨٧ ، ٤ / ١٦١٠ – ١٦١١) ، والدّليل على أنّه مأخوذ من (ملأك) ثبوت الهمزة في قول الشاعر (البيت لعلقمة الفحل : الشنتمري ، ١٩٣٩ ، ٨٣) :

فَلَسْتَ لإنْسِيّ وَلكِنْ لِمَلأَكٍ تَنَزّلَ مِنْ جو السماء يصوب

والدّليل الآخر على أنّه مأخوذ من ملأك الجمع ؛ إذ إنّ الجمع يردّ الأشياء إلى أصولها ، فقالوا في جمع ملك : ملائكة، وملائك (ابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٣٣٩) فـ (ملك) على هذا الرأي مشتق من (ألك) فيكون وزنه (معل).

وذهب أبو عبيدة (ت ٢٠٩ هـ) وابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) إلى أنّ (ملك) مشتق من المُلك وهو القوة وزنه (فَعَل) ، أمّا (ملأك) فالميم أصلية والهمزة زائدة (أبو عبيدة ، ١٣٨١ ، ١ / ٣٥ ، مكي ، ١٩٨٤ ، ١ / ٨٦) ، قال أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ): " الْمَلَكُ: مِيمُهُ أَصْلِيَّةٌ وَهُوَ فَعَلٌ مِنَ الْمَلْكِ، وَهُوَ الْقُوَّةُ ، وَلَا حَذْفَ فِيهِ، وَجُمِعَ عَلَى فَعَائِلَةٍ شُذُوذًا، قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ، وَكَأَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّهُ مَلَاكٌ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ، وَقَدْ جَمَعُوا فَعَالًا الْمُذَكَّرَ، وَالْمُؤَنَّثَ عَلَى فَعَائِلَ قَلِيلًا " (الأندلسي، ١٩٩٣، ١/ ٢٨٤) ، وقال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) " وَقَالَ ابْن كيسَان هُوَ مُشْتَقّ من ملكت والهمزة زَائِدَة عِنْده كزيادتها فِي شمأل فَيكون وزن ملك فعل وَوزن مَلَائِكَة فعائلة لِأَن الْمِيم أَصْلِيَّة والهمزة زَائِدَة " (مكي،١٩٨٤، ١/ ٨٦) .

ونُسِبَ رأي إلى أبي عبيدة أنّ ملك مُشْتَق من (لأك) فالهمزة عين وَلَا قلب فِيهِ ، قال الرضي (ت ٦٨٦ هـ) : " وقال أبو عبيدة: ملأك مَفْعَل من لأكه أي أرسله فكأنه مَفْعَل بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول لأن المصادر كثيراً ما تجعل بمعنى المفعول " (الأستراباذي ، ١٩٨٢، ٢/ ٣٤٧) ، فأصل مَلَك (مَلْأك) من غير قلب فيكون وزنه (مفل) .

وقد رفض العكبري (ت ٦١٦ هـ) كون الميم أصلية واصفا ذلك بالبعيد ، فقال : " وَقَالَ قومٌ الميمُ أصلٌ مأخوذٌ من الْمَلَكَة وَهِي القوّة وَهَذَا بعيدٌ ؛ لأنَّ الجمعَ يُبْطِلُه إذْ لَو إذْ كَانَ جمع فعل لَا يكون مَفَاعل ، فَإِن قيل فقد جاءَ فِيهِ أَمْلَاك قيل هُوَ شاذٌّ على أنَّه يحْتَمل أَن يكون جُمع على اللَّفْظ لَا على الأَصْل " (العكبري ، ١٩٩٥ ، ٢ / ٢٥٩)

وقد رفض ركن الدين الأستراباذي (ت ٧١٥ هـ) قول ابن كيسان واصفا إيّاه بالبعيد مرجحا رأي الخليل ، فقال : " وقال ابن كيسان أنّ (مَلْأَك) فَعْأَل، من المُلك ؛ لأن المَلَك يملك من الأمور ما لا يملكه الإنسان وهو بعيد ، والأول أولى ؛ لأنّ (فعألا) ناد، و(مفعلا) كثير، وليس في المذهب الأول إلا القلب، وارتكاب القلب لفائدة أسهل من ارتكاب نظير شمأل ؛ لأن القلب – وهو معفل – شائع كثير في كلامهم، ومثل فعأل نادر" (ركن الدين ، ٢٠٠٤ ، ٢ / ٥٩٤ – ٥٩٥) ، وقولهم أنه مأخوذ من المُلك بأصالة الميم يردّ من جهة المعنى أيضا ؛ لأنّ (ملك وملائكة) مشتق من الألوكة وألك بمعنى الرسالة و(المُلك) بمعنى القوة فلا مناسبة بينهما.

ويبدو ممّا تقدم أن ملك أصله (ملأك) من دون قلب أولى ؛ لأنّ مذهب الخليل والكسائي يُلزمنا النقل والحذف ، وما نُسب إلى أبي عبيدة سالم من القلب سوى الحذف (الزاملي ، ٢٠١٣ ، ٦٦).

٢ . وزن هجرع

اختلف العلماء في تأصيل (هجرع) ووزنها ، فقد ذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى أصالة الهاء فيكون وزن هجرع (فعلل) ، فقال : " ويكون على فعللٍ فيهما، فالأسماء نحو: قلعمٍ ، ودرهمٍ. والصفة : هجرعٌ ، وهبلعٌ " (سيبويه ، ١٩٨٨ ، ٤ / ٢٨٩) ، وقد تابعه العلماء في ذلك(المبرد ، ١٩٩٤ ، ١ / ٦٦ ، وابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ١٨٣ ، وابن جني ، ١٩٥٤ ، ١ / ٢٥ ، وابن عصفور، ١٩٩٦ ، ٥٤) ، وقد ذكر ابن يعيش أنّ سيبويه يذهب إلى أصالة الهاء لقلّة زيادة الهاء أوّلًا (ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٤ / ١٦٢).

ونُقِلَ عن الأخفش (ت ٣١٥ هـ) أنّه يذهب إلى أنّ الهاء زائدة فيكون وزن هجرع (هفعل) ، قال ابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) : " وأمَّا هِجْرَعٌ ، وهِبْلَعٌ ، وهِرْكَولةٌ فزعم أبو الحسن أنَّ الهاء فيها زائدة، واستدلّ على زيادتها بالاشتقاق. فأمَّا هِجْرَعٌ فهو الطويل، فكأنه مأخوذٌ من الجَرَع. وهو المكان السهل المنقاد. وأمَّا الهِبْلَعُ فالأَكُول ، ففيه معنى البَلع . وأمَّا الهِرْكَولةُ فهي التي تَركُلُ في مِشيتها. فالهاء فيها زائدة " (ابن عصفور، ١٩٩٦، ١٤٩) ، وتابعه في ذلك عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، فقال : " وتزاد أوّلاً في نحو: هِجْرَع وهِبْلَع ، لأنهما من الجَرْع والبَلْع " (الجرجاني ، ١٩٨٧ ، ٨٩) .

وقد رفض ركن الدين الاستراباذي قول الأخفش واصفا إيّاه بالبعيد ، فقال " وقال أبو الحسن الأخفش: هجرع – للطويل– وإنه مشتق من الجرع ، والجرع : اسم للمكان السهل، أو لما استوى من الرمل ، فالهاء زائدة في (هجرع) وهو بعيد ؛ لعدم المناسبة بين الطويل والمكان السهل ، وما استوى من الرمل " (ركن الدين ، ٢٠٠٤ ، ٢ / ٦٣٧).

ونظرة فاحصة لما تقدم يتبين لنا أصالة الهاء؛ لأمرين، الأمر الأوّل : قلة زيادة الهاء أوّلا ، الأمر الثاني : لا مناسبة معنوية بين الهجرع والجرع ؛ لأنّ الهجرع معناه : الطويل، والجرع : المكان السهل المنقاد ، فضلا عن ذلك قولهم : هذا أهجرُ من هذا ، أي: أَطوَلُ ، دليل آخر على أصلة الهاء (ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٥ / ٣٤٤ ، السخاوي ، ١٩٩٥ ، ١ / ٤٨٤) ، وبذلك ثبت صحة اعتراض ورفض ركن الدين لقول الأخفش .

٣ . وزن سمسم

اختلف القدماء في وزن (سمسم) ؛ إذ ذهب البصريون إلى أصالة حروفه كلّها فيكون (سمسم) على وزن (فعلل) ، ونُسِبَ إلى الخليل وبعض الكوفيين أنّ وزنه (فعفل) تكررت فاؤه ، ونسب للفراء أنّ وزنه (فعفع) تكررت فاؤه وعينه (الأندلسي ، ١٩٩٨، ١ / ٤٤ ، والمرادي ، ٢٠٠١ ، ٣ / ١٥٣١ ، وخالد الأزهري ، ٢٠٠٠ ، ٢ / ٦٧١) .

وقد رفض المرادي (ت ٩٤٦ هـ) ، والشيخ الأزهري (ت ٩٠٥) ما نُسِبَ للخليل والكوفيين واصفين ذلك بالبعيد من دون أنّ يوضحا سبب البعد في ذلك الرأي ، قال المرادي : " إذا تكرر حرفان ولا أصل للكلمة غيرهما، فإن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث عمتهما الأصالة نحو سمسم فوزنه فِعْلِل ؛ لأن أصالة اثنين متيقنة ولا بد من ثالث مكمل لأصوله، وليس أحد الباقين أولى من الآخر، فحكم بأصالتهما ... وقد حكي عن الخليل وعن بعض الكوفيين أن وزنه فعفل تكررت فاؤه ، وهو بعيد " (المرادي ، ٢٠٠١ ، ٣ / ١٥٣١) ، وقال الأزهري : " و" أما "إذا بني الرباعي من حرفين فإن لم يصح إسقاط ثالثه فالجميع أصل كـ: سمسم" بكسر السينين المهملتين، ووزنه : "فعلل" لأن أصالة الاثنين متحققة ، ولا بد من ثالث مكمل للأصول، وليس أحد الباقين بأولى من الآخر، فحكم بأصالتهما. وحكي عن الخليل والكوفيين أن وزنه: "فِعْفِل" تكررت فاؤه ، وهو بعيد " (خالد الأزهري ، ٢٠٠٠ ، ٢ / ٦٧١) .

وبعد الرجوع إلى مؤلفات القدماء وجدنا أنّهم قد اختلفوا في الرباعي المضعف إلى مذاهب عدة (الفراء ، ١٩٨٣ ، ٣ / ١١٤ ، وابن القطاع ١٩٩٩ ، ١١١ ، والزاملي ، ٢٠١٣ ، ٣٣ – ٣٥) :

١ . ذهب البصريون إلى أصالة حروف الرباعي المضعف نحو (زلزل ، وسمسم) ويكون على وزن (فعلل) .

٢ . ذهب الخليل وقطرب (ت ٢٠٦ هـ) والزجاج (ت ٣١١ هـ) وابن كيسان وبعض الكوفيين إلى أنّ تلك الأمثلة على وزن (فعفل) .

٣ . نُسِبَ للفراء (ت ٢٠٧ هـ) أنّ وزن تلك الأمثلة (فعفع) تكررت فاؤه وعينه .

٤ . ذهب الكوفيون إلى أنّ الرباعي المضعف يكون وزنه (فعّل) .

بيد أن ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) وضع لنا ضابطا يبيّن فيه أصالة حروف (سمسم) وأمثالها بينما ينحصر الخلاف فيما سقط أحد حروف المكرر ، فقال (ابن مالك ، ٢٠٠٦ ، ٦٠) :

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيْلِ حُرُوفِ سِمْسِم وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِم

فالضابط الذي وضعه ابن مالك في الحكم على أصالة حروف الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه سقوط أحد المكررين ، فإنْ لم يكن أحد المكررين صالحاً للسقوط يحكم على حروفه كلّها بأنّها أصول ، فإن صلح أحد المكررين للسقوط ففي

الحكم عليه بالزيادة خلاف نحو (لملم) (ابن مالك ، ١٩٨٢، ٢ / ٣٤٧ – ٣٤٨ ، ابن عقيل ، ٢٠٠٨ ، ٤ / ٢٠١ ، والأشموني ، ١٩٩٨ ، ٤ / ٥٩) .

وقد أكّد السيوطي (ت ٩١١ هـ) أصالة حروف سمسم ، فقال : " سمسم وقمقم وفلفل وزلزل فَالْكل أصُول هَذَا مَذْهَب الْبَصرِيين لِأَنَّهُ إِن جعل كل من المثلين زَائِدا أدّى إِلَى بِنَاء الْكَلِمَة على أقل من ثَلَاثَة أَو أَحدهمَا أدّى إِلَى بِنَاء مَفْقُود إِذْ يصير وَزنهَا على تَقْدِير زِيَادَة أول الْكَلِمَة (عفعل) وعَلى زِيَادَة الثَّانِي (فَلَعل) وعَلى زِيَادَة الثَّالِث (فعفل) وَكلهَا مَفْقُود " (السيوطي ، ١٩٩٨ ، ٣ / ٤١٥) .

ويبدو ممّا تقدم أنّ المرادي والشيخ الأزهري رفضا رأي الخليل والكوفيين واصفين إياه بالبعيد من دون أن يوضحا سبب البعد فيه إلّا أنّه يمكننا القول بأصالة حروف الرباعي المضعف الذي لم يسقط أحد حروف نحو (سمسم) ووزنه فعلل .

القسم الثاني : البعيد في زيادة الحروف

من المعلوم أنّ الاسم في اللّغة العربيّة قسمان : (مجرد ، ومزيد) . المجرد : يراد به ما كانت أحرفه أصليه ، أمّا المزيد فيراد به ما اشتمل على أحد حروف الزيادة التي تجمعها عبارة (سألتمونيها) ، (نهر ، ٢٠١٠ ، ٢٣) .

١ . زيادة النون والواو في حنْظَأْوٌ ، وكنْدَأْوٌ ، وسِنْدَأْوٌ ، وقنْدَأْوٌ

اختلف اللغويون في أصول هذه الكلمات على ثلاثة مذاهب :

١ . مذهب الجمهور من اللغويين أنّ وزن هذه الألفاظ (فِنْعَلو) بزيادة النون والواو ، قال سيبويه : " ويكون على فنعلوٍ في الصفة، قالوا: حنظأوٌ، وكندأوٌ، وسندأوٌ، وقندأوٌ. والكندأو: الجمل الغليظ الشديد. ولا نعلمه جاء اسماً "(سيبويه ، ٢٠٠٤، ٤ / ٢٦٩ – ٢٧٠ ، وابن عقيل ، ١٩٨٠، ٤ / ٥٢) .

٢ . مذهب ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) : أن هذه الألفاظ على وزن (فِنْعَأل) بزيادة النون والهمزة ، فقال : " بَاب فِنْعَأْلة ، وَلَا يكون إِلَّا مهموزاً ، سِنْدَأْوة: جريء مُقْدِم ، وعِنْدَأوة: نَحوه ، وقِنْدَأوة: مثله، وَهُوَ الصلب الشَّديد ، وكِنَنَّأوة: عَظِيم اللِّحْيَة ، وَرجل حِنظَأوة : عَظِيم الْبَطن " (ابن دريد ، ١٩٨٧ ، ٣ / ١٢٤٠) .

٣ . مذهب الفراء: له في هذه الألفاظ ثلاثة أقوال فيرى أن تلك الألفاظ تكون على وزن (فنعلّ بزيادة النون وحدها أو فنعلو بزيادة النون والواو أو فنعأل بزيادة النون والهمزة) قال الرضي " ومثله (كنتأو ، وسندأو ، وقندأو) وقال الفراء في مثلها: الزائد إما النون وَحْدَها فهو فِنْعَلٌّ وإما النون مع الواو فهو فِنْعَلْوٌ ، وإما النون مع الهمزة فهو فِنْعَأْلٌ وجَعَلَ النون زائدة على كل حال " (الاستراباذي ، ١٩٨٢ ، ٢ / ٣٦٢) .

وقد ذهب العكبري إلى أن هذه الألفاظ تكون على وزن (فنعلو) متابعا سيبويه ورافضا أصلة النون واصفا إياه بالبعيد ، فقال : " والنّونُ فِي كِنْثَأْو وسِنْدَأو وقِنْدَأْو زائدةٌ أَيْضا والأُصول الْكَاف والثاء والهمزة وَالسِّين وَالدَّال والهمزة وَالْقَاف وَالدَّال والهمزة والدليلُ على ذَلِك كثرةُ مَا جاءَ من النّون فِي نظائرِه زَائِدَة وَالْوَاو لَا تكونُ مَعَ ثَلَاثَة أصولٍ أصلا ويُحقّقُ ذَلِك عِنْدي أنّا لَو جَعَلنا النونَ أصلا لكَانَتْ الهمزةُ إمّا أصْلاً فَيكون الْوَزْن فِعْلَلَوْ وَلَا نَظِير لَهُ وإمّا أَن تكونَ زَائِدَة وَهُوَ بعيدٌ لأنَّ زيادةَ النُّون أسهلُ من زيادةِ الهمزةِ حَشْواً وَلَا يصحُّ أَن يُجعلَ الجميعُ أصلا لعدم النظير" (العكبري ، ١٩٩٥، ٢ / ٢٦٥ – ٢٦٦) .

وقد استدلّ ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) على أن هذه الألفاظ على وزن (فنعلو) بزيادة النون والواو عن طريق الاشتقاق والقياس ، فقال : " اعلم أنه إنما ذهب إلى أن الواو والنون جميعا زائدتان؛ لأن الواو لا تكون أصلا في ذوات

الخمسة أبدا، ولا في ذوات الأربعة على هذه سبيل. فلما ثبتت زيادة الواو، قضي بزيادة النون أيضا؛ لأنها لزمت هذا الموضع من هذا المثال كما لزمت النون باب (جندب وعنظب وعنصل) في ذلك . قال أبو علي: ولأن الزيادة بذوات الثلاثة أحق منها بذوات الأربعة ؛ لتصرف بنات الثلاثة وكثرتها في الكلام، فهذا من طريق القياس . وأما من طريق الاشتقاق، فقد قالوا: "كثأت لحيته" ... وقالوا: "رجل كنثأو" وهو الوافر اللحية، فهذا قريب من معنى "كثأت لحيته"، فهذا يدل على أن "كنثأوا: فنعلو" وكذلك "حنطأو، وقندأو " (ابن جني ، ١٩٥٤ ، ١٦٣ – ١٦٤)

وقد رفض ابن القطاع (ت ٥١٥ هـ) أن تكون هذه الألفاظ على وزن (فنعلّ) بزيادة النون ؛ لأن الاشتقاق لا يعضده (الصقلي ، ١٩٩٩ ، ٢٠١) ، وهو بناء معدوم (ركن الدين ، ٢٠٠٤ ، ٢ / ٦٤٦) .

كما استدلّ ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) على زيادة النّون بعدم النظير ، فقال : " أمَّا لزوم حرف الزيادةِ البناءَ فنحو حِنْطأْو ، وكِنثأْو ، وسِنْدأْو ، وزنها (فِنْعَلْوٌ) والنون زائدة، إذ لو كانت أصلية لجاء في موضعها حرف من الحروف التي لا تحتمل الزيادة، نحو (سِرْدأو) مثلاً. فعدم مثل ذلك من كلامهم، ولزوم هذا البناء حرف من حروف الزيادة، دليل على أن ذلك الحرف زائد١" (ابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ٤٨ – ٤٩)

وكذلك يمكن الحكم على زيادة النون بالتصغير إذ إن (حِنْطَأْوٌ) يصغّر على (حُطَيَّةٌ) بحذف النون ولو كانت أصلية لما حذفت (ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٤ / ١٧٤ ، ناظر الجيش ، ٢٠٠٧ ، ٩ / ٤٨٢٥ – ٤٨٢٦) ، أمّا الهمزة فلا تزاد حشوا إلا بثبت (الثمانيني ، ١٩٩٩ ، ٢٤١) ، ولم يثبت عندهم زيادها في هذه الألفاظ .

ممّا تقدم يتبيّن لنا صحّة مذهب سيبويه ؛ لأنّه ثبت بالقياس والاشتقاق وقوة الأدلة على زيادة النون والواو ، وأصالة الهمزة ، فضلا عن ذلك إجماعهم على زيادة النون وما قال به العكبري على زيادة النون وعدم أصالتها لم يخرج بذلك عن رأي الجمهور .

٢ . زيادة الهاء في أمهات

الأمّ الوالدة وأصلها أُمّهة تجمع على (أمّهات وأمّات) (الجوهري ، ١٩٨٧، ٥ / ١٨٦٣) ، وقد اختلف العلماء في ذلك فقد ذهب الخليل إلى أن أمّات لغة في أمّهات ، قال سيبويه : " وسألته عن امرأةٍ تسمَّى بأمٍ، فجمعها بالتاء وقال: أمَّهات، وأمَّات في لغة من قال: أمَّات، لا يجاوز ذلك "(سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٣ / ٤٠٠) ، وقد ذهب الفراء إلى أن أمّهات جمع أمة وأمّات جمع أمّ ؛ إذ جاء في الارتشاف : " وقال الفراء: تقول هذه أم وهذه أمة وإنما يقول: أمهات من يقول أمة وأمات للذين يقولون أم "(الأندلسي ، ١٩٩٨ ، ٢ / ٥٩١) ، وقيل أمّهات جمع أمّ لما يعقل وأمّات جمع لما لا يعقل (المبرد ، ١٩٩٤، ٣ / ١٦٩ ، و الثمانيني ، ١٩٩٩ ، ٢٨٠) ، وقد اختلف العلماء في الهاء في (أمّهات) ، فذهب الجمهور إلى أنها زائدة وزنها (فُعْلَهاتٌ) (المبرد ، ١٩٩٤، ٣ / ١٦٩ ، وابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٣٣٦ ، وابن جني ، ١٩٥٤ ، ٢٦ ، والاستراباذي ، ١٩٨٢، ٤ / ٣٠٢ ، وابن عقيل، ١٩٨٠، ٤/ ٥٤) ؛ لأنّها جمع (أمّ) ، وقد سقطت في قولهم : (أمّ بنيّة الأمومة) ولو كانت أصليَّةً لثَبَتَتْ في المصدر(ابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ١٤٩ ، وابن مالك ، ٢٠٠٤ ، ٥٧) ، ونقل ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) رأي يرى فيه جواز أصالة الهاء لقولهم في الواحدة (أمّهة)، فقال : " فأمَّا "أُمهاتٌ" فوزنُها "فُعْلَهاتٌ" يدلُّكَ عَلَى ذلكَ أَنَّهم يقولونَ: أُمٌ وأُمهاتُ ، فيجيئون في الجمعِ بمَا لم يكنْ في الواحدِ. وقد حكى الأخفشُ علَى جهةِ الشذوذِ أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يقولُ: (أُمَّهَةٌ) فإنْ كانَ هذَا صحيحًا فإنَّهُ جعلَها فُعَّلَةً " (ابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٣٣٦ ، والاشموني ، ١٩٩٨ ، ٤ / ٧٠ ، خالد الأزهري ، ٢٠٠٠ ، ٢ / ٦٧٧) ؛ إذ إنّها ثبتت في قولهم : (تأمَّهْتُ أُمًّا. فتأمَّهتُ) (ابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ١٤٩) ولو كانت زائدة لسقطت كما سقطت من الأمومة .

وقد رفض العكبري أصالة الهاء واصفا ذلك بالبعيد ، فقال : " وَمِنْهُم مَنْ يقولُ أمَّهات البَهائم وَهُوَ قليلٌ كقلّةِ أمّات النَّاس وَقَالَ قومٌ الهاءُ فِي أُمَّهَات أصل وَهُوَ بعيد لوَجْهَيْنِ أَحدهمَا أنّ الواحدَ لَا هاءَ فِيهِ وَهُوَ الأَصْل ، والثَّاني أنَّ الأصلَ الَّذِي يوجدُ مِنْهُ على القولِ بِأصالةِ الْهَاء هُوَ الأمَهُ وَهُوَ النِّسْيَان وَلَا معنى لَهُ هَهُنَا " (العكبري ، ١٩٩٥ ، ٢ / ٢٧٥) .

وبالرجوع إلى مؤلفات القدماء نجدهم مجمعين على زيادة الهاء رافضين أصالتها محتجين لذلك بالنقل والقياس" أمّا النقلُ، فإنّ الأمومة حكاها ثعلبٌ، وحَسْبُك به ثقةً ؛ وأمّا "أُمَّهَةٌ"، و"تأمَّهتُ" إنّما حكاهما صاحبُ كتاب العين لا غيرُ، وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يُدْفَع عنه. وأمّا القياس، فإنّ اعتقاد زيادة الهاء أسهلُ من اعتقاد حذفها من "أُمّات"؛ لأنّ ما زيد في الكلام أضعافُ ما حُذف منه، والعملُ على الأكثر لا على الأقلّ " (ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٥ / ٣٤٣ ، وابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ١٤٩ ، وابن إياز ، ٢٠٠٢ ، ٩٦ ، والأستراباذي ، ١٩٨٢ ، ٤ / ٣٠٣ ، والمرادي ، ٢٠٠١ ، ٣ / ١٥٤٧) .

ممّا تقدم يبدو لنا زيادة الهاء في أمّهات ؛ لإجماع العلماء على ذلك ولم يخرج العكبري عمّا قال به القدماء والإجماع حجة .

٣ . زيادة اللام في فلندع

اختلف القدماء في زيادة اللام ؛ إذ ذهب سيبويه إلى أنّها تأتي زائدة ، فقال : " واللام تزاد في عبدلٍ، وذلك ، ونحوه " (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٤ / ٢٣٧) واللام تكون زيادتها مطرة في أسماء الإشارة نحو (ذلك ، تلك ، هنالك...) ، وما سواها فبابه السماع (زيدل ، وعبدل ، وفحجل) (ابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ١٢٥ .، والأشموني ، ١٩٩٨ ، ٤ / ٧١)

ونُسِبَ إلى الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) أنّ اللام ليست من حروف الزيادة ، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) : " اللام أبعدُ حروف الزيادة شَبَهًا بحروف المدّ واللين، ولذلك قلت زيادتُها. وقد استبعد الجَرْميّ أن تكون من حروف الزياد "(ابن يعيش ، ١٩٧٣ ، ٥ / ٣٤٥) ، والصواب زيادتها (ابن يعيش ، ١٩٧٣ ، ٥ / ٣٤٥) ؛ لأنّ زيادة اللام واقع لغوي مسموع عن العرب لا يمكن إنكاره وقد أثبته اللغويون (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٤ / ٢٣٧ ، وابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ١٢٥ ، والأشموني ، ١٩٩٨ ، ٤ / ٧١) ، وقد رفض ابن جني زيادة اللام في (فلندع) واصفا ذلك بالبعيد ، فقال : " وقال محمد بن حبيب: ومنه قالوا للعنس: عنسل ؛ فذهب إلى اللام من عنسل زائدة ، وأن وزن الكلمة فعلل، واللام الأخيرة زائدة ، حتى لو بنيت مثلها على هذا القول من ضرب لقلت: ضربل، ومن خرج: خرجل، ومن صعد: صعدل. وقد ترك محمد في هذا القول مذهب سيبويه الذي عليه ينبغي أن يكون العمل، وذلك أن "عنسل" عنده فنعل، وهي من العسلان، وهو عدو الذئب.... والذي ذهب إليه سيبويه هو القول، لأن الزيادة ثانية أكثر من زيادة اللام، ألا ترى إلى كثرة باب قنبر، وعنصل ، وقنفخر، وقنعاس، وقلة باب ذلك وأولالك. ويلزم على ذلك أن تكون اللام في فلندع زائدة، ويجعل وزنه فلنعل؛ لأنه الملتوي الرجل، فهو من معنى الفدع ، وهذا بعيد فاسد " (ابن جني ، ١٩٩٣ ، ١ / ٣٢٤) ، ويؤخذ عليه أنه لم يبيّن البعد والفساد أين يكون .

ممّا تقدم يتبيّن لنا أنّ زيادة اللام تطرد في أسماء الإشارة وما عدا ذلك فيعتمد فيه على السماع وقد ثبت عندهم زيادة اللام في ألفاظ قليلة نحو (زيدل ، وعبدل ، وفحجل) ، أما كلمة (فلندع) فالمناسبة المعنوية بين (الفلندع) : الملتوي الرجل ، و(الفدع) العوج والميل (الأزهري ، ٢٠٠١ ، ٢ / ١٣٦ ، وابن جني ، ١٩٩٣ ، ١ / ٣٢٤) ، تجعلنا نذهب إلى زيادة اللام فضلا عن ذلك فإنّ الاشتقاق يؤيد زيادتها ؛ إذ إنّ فلندع مشتق من الفدع.

القسم الثالث : البعيد في النسب

النسب: هو إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم وكسر ما قبلها لتدل على نسبته للمجرد منها ، فتقول في عراق : عراقيّ ، وهو من الظواهر اللّغويّة المعروفة في لغتنا ، وقد اهتم المتقدمون من اللغويين بدراسته فأفردوا مباحث خاصة بيّنوا فيها دلالاته وأحكامه ، وما يطرأ على الاسم المنسوب من تغييرات لفظية ، ومعنوية ، وحكمية (نهر ، ٢٠١٠ ، ٢٥٣).

١ . النسب إلى عُرْوَة وغزْوَة

ثبت عند القدماء أنّ الاسم إذا كان على وزن (فَعْل) ساكن العين ، وكانت لامه واوا أو ياءً، وكان خاليا من علامة التأنيث ، فإنّ النسبة إليه تكون على لفظه اتفاقا ، فتقول في (ظَبْي ، وغَزْو) :(ظَبْيِيّ وغَزْوِيّ) (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٣ / ٣٤٦ ، وابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٦٥ ، وابن يعيش، ٢٠٠١ ، ٣ / ٤٦٥ ، والسيوطي ، ١٩٩٨ ، ٣ / ٤٠٤) ، فإن أُنّث بالتاء نحو (ظَبْية ، وعُرْوة) ، ففيه ثلاثة مذاهب (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٣ / ٣٤٦ ، وابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٦٥ ، وابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٣ / ٤٦٥ ، وابن عصفور ، ١٩٧٢ ، ٢ / ٦٠ – ٦١ ، وابن عقيل ، ١٩٨٠ ، ٣ / ٣٧٦ ، والسيوطي ، ١٩٩٨ ، ٣ / ٤٠٤) :

١ . مَذْهَب الخليل وسيبويه: أَنّه لَا يُغيّر بل ينْسب إِلَيْهِ على لَفظه بعد حذف التَّاء سَوَاء أكَانَ من ذَوَات الْوَاو أَم من ذَوَات الْيَاء ، فتقول : (ظَبْيِيّ وعُرْوِيّ).

٢ . مذهب يونس (ت ١٨٢ هـ) والزجاج : أَنّه يُنْسب إِلَيْهِ كَمَا يُنْسب إِلَى المنقوص الثلاثي بيد أنّك تقلب ياؤه واوا فِي اليائي وَتفتح مَا قبل الْوَاو فِيهَا وَفِي الواوي ، فَتقول : (ظَبَوِيّ ، وعَرَوِيّ) .

٣ . مذهب ابن عصفور التَّفْرِقَة بَين ذَوَات الْيَاء وذوات الواو ، فتفتح مَا قبل ذوات الياء وَتَقْلُبهَا واوا ، أمّا ذوات الواو فتبقيها سَاكِنة ، فتقول : (ظَبَوِي ، وعُرْوِيّ).

وقد رفض العكبريّ قول يونس واصفا إيّاه بالبعيد ، فقال : " وقالَ فِي عُرْوَة عُرَوِيّ بِفَتْح الرَّاء وَهُوَ بعيدٌ لأنَّه لَا يَسْتَفِيد بذلك خفَّةً فإنَّه إذا كسر الرَّاءَ ثمَّ فَتَحها فالواو باقيةٌ بِحَالِهَا فالسكون أخفّ " (العكبري ، ١٩٩٥ ، ٢ / ١٥١) فهو يرى أن كسر الراء ثم فتحها لا خفةَ فيه .

كما رفض ركن الدين الأستراباذي قول يونس واصفا إيّاه بالبعيد أيضا ، فقال : " وقال يونس: النسبة إلى ما لا تاء فيه كظَبْي وغَزْو، حكمها حكم الصحيح، فيقال في المنسوب إليهما: ظَبْيِيّ وغَزْوِيّ، والنسبة إلى ما فيه التاء كظَبْيَة وغَزْوَة إنما هي بفتح الساكن الذي قبل الياء والواو وقلب الياء واوا كظَبَويّ وغَزَوِيّ– بفتح الباء والزاي بالقياس على عَمَوِيّ في قلب الياء واوا وفتح الميم وكذلك سائرها ، وهذا القياس بعيد؛ للفرق، وهو أن ما قبل الياء في ظَبْيَة وغَزْوَة ساكن، والسكون يجعل الياء كالصحيح ... وإنما قيل: الياء في عم متحركة " (ركن الدين الأستراباذي ، ٢٠٠٤ ، ١ / ٣٩١) فهو يرى أنّ فتح الباء والزاي في (ظَبَويّ وغَزَوِيّ) وكذلك سائرها ، بالقياس على فتح الميم في (عَمَوِيّ) قياسا بعيدا ؛ لأنّ الميم متحركة بالكسر بخلاف ظبْية وغزْوة الساكنين وهذا اعتراض مقبول .

وبالرجوع إلى مؤلفات القدماء نجد أنّ قول الخليل وسيبويه في النسبة إلى (فعْلة) معتل اللام محمول على مذكّرها قال ابن يعيش : " فالخليلُ وسيبويه يجريان في ذلك على قاعدةِ ما لا تاءَ فيه، فيقولان في (غَزْوَةٍ) : (غَزْوي)، وفي (رَمْيَة): (رَميّ)، وفي (دُمْيَةٍ):(دُمْيِيّ)، وفي (قِنْيَةٍ) : (قِنيِيّ). وهو قياسٌ عندهما " (ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٣ / ٤٦٥ ، وابن الأثير ، ١٤٢٠ ، ٢ / ٢٠٢) أمّا يونس فإنّه لم يفرّق بين ذوات الياء والواو ، فهو يفتح الحرف الساكن ويقلب الياء واوا ، فيقول في (ظَبْيَةٍ ، ورَمْيَةٍ) : (ظَبَوِيّ ، ورَمَوِيّ) ويقول في (عُرْوَةٍ ، وعُرَوِيّ) (ابن يعيش ، ٢٠٠١

، ٣ / ٤٥٦) قياسا على المسموع في ذوات الياء، قال سيبويه : " ومثل هذا قولهم في حي من العرب يقال لهم بنوا زنيّة زَنَويّ وفى البطية بَطَويّ "(سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٣ / ٣٤٧ ، وابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٦٥ / وابن جني ، ٢٠١٢ ، ٢ / ١٠٨) ، وكان الخليل يعذره في ذوات الياء ، وحجّته في ذلك بأنّ من قال في (ظَبْيَةٍ) : (ظَبَوِيّ) بفتح العين شبهه بـ (فَعِلَة) ، وقدّر العين مسكَّنة ، فإذا نُسب إليه وجب أن يفتح العين المخففة (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٣ / ٣٤٧ ، وابن السراج ، ١٩٩٦ ، ٣ / ٦٥ / وابن جني ، ٢٠١٢ ، ٢ / ١٠٨) قياسا على قولك في (عَمٍ) : (عَمَوِيّ) في قلب الياء واوا وفتح الميم وكل ذلك طلبا للتخفيف ؛ لأن (ظَبَوِي وعَمَوِي) أخف من (ظَبْيِيّ وعَمْيِيّ) (السيرافي ، ٢٠٠٨ ، ٤ / ١٩٤ ، وابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٣ / ٤٦٥ ، وركن الدين الاستراباذي ، ٢٠٠٤ ، ١ / ٣٩١).

وقد رفض الرضي وابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) قياس ذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأن السماع ورد بخلاف ذلك ؛ إذ قالوا في جرْوة : جَرْوِيّ ، فضلا عن ذلك فإنه يحصل بتحريك العين في ذوات الواو ثقل لا خفة (الاستراباذي ، ١٩٨٢ ، ٢ / ٤٨ ، وابن عقيل ، ١٩٨٠، ٣/ ٣٧٧) ، ويردّ قولهم بما ثبت عن أبي عبيد ولو كان نادرا ؛ إذ جاء في المخصص " النّسَب إِلَى الْغَزْو غَزْوَى وَهُوَ من نَادِر المعدول " (ابن سيده ، ٢٠٠٠ ، ٤ / ٥٩).

ومن المحدثين الدكتور مجيد خير الله الزاملي له رأي لطيف يذهب فيه إلى صحّة ما ذهب إليه يونس مستدلا على ذلك بأمرين : الخفة ومنع اللبس ؛ إذ إنّ قولهم : (ظَبَوِيّ ورَمَوِي) أخف من (ظَبْيِي ورَمْيِيّ) وقولهم (غَزْوِيّ ، وَظبْيِي) يؤدي إلى التباس المذكر بالمؤنث فلا يعلم أهو منسوب إلى (فَعْل أم فَعْلة) (الزاملي ، ٢٠١٢ ، ١٦٦) ، وعليه فإن رأي يونس هو الصحيح قياسا على السماع الثابت في ذوات الياء وإن كان على ندرة في ذوات الواو ، وكذلك للتفريق بين المنسوب إلى فعْل وفعْلة منعا للالتباس بينهما .

٢ . النسب إلى قرّاء

من المعلوم أنّك إذا نسبت إلى الاسم الممدود نظرت إلى همزته فَإِنْ كانتْ لِلتَّأنيثِ قُلبت وَاواً، فتقول في حمراء : حمراويّ ، وأن كانت همزته منقلبة عن أَصْلٍ جَازَ إِبْقَاؤُها وقلبها واوا فتقول في سماء : سمائيّ وسماويّ ، وَإِنْ كانتْ أَصْلِيَّة بَقِيتْ على حالها فتقول : قرائيّ ، وقيل يجوز: قراويّ (ابن جني ، ١٩٨٨ ، ١٣٩ ، وحسن ، د . ت ، ٢ / ٤٠٨) .

وقد وصف ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) قلب همزة الاسم الممدود واوا بالبعيد من دون أن يبيّن وجه البعُد في ذلك فقال: " أما همزَة (قرّاء) فقلبها بعيد، وَهُوَ جَائِز، وَوجه جَوَازه الْحمل على همزَة (كسَاء) " (ابن الوراق، ١٩٩٩ ، ٥٤٠).

كما عدّ ابن الخباز (٦٣٩ هـ) قلبها واوا بالبعيد أيضا ، فقال : " وإن كانت الألف زائدة فإن كانت الهمزة للتأنيث نحو صحراء وخنفساء قلبتها واوًا لبعدها من الياء فإن كانت الهمزة ليست للتأنيث وهي أصل نحو قراء فالجيد إقرارها فتقول: قرائي لأنها لام الفعل ... ومنهم من يقول: قراويّ ، وهو بعيد، يشبهها بهمزة صحراء، لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة " (ابن الخباز ، ٢٠٠٧ ، ٥٤٥).

وبالرجوع إلى مؤلفات القدماء نجدهم مجمعين على أنّ الاسم الممدود إذا كانت همزته أصلية تثبت عند النسب قال سيبويه : " واعلم أنك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإن القياس والوجه أن تقره على حاله ؛ لأن الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال، ولأنَّ الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة. وقد أبدلها ناسٌ من العرب كثيرٌ على ما فسَّرنا، يجعل مكان الهمزة واواً " (سيبويه ، ٢٠٠٤ ، ٣ / ٣٥١) ، فالوجه عنده إثبات الهمزة ولم يرفض قلبها واوا ، وقد وصف ابن جني ، وابن عقيل إثبات الهمزة بالأجود(ابن جني ، ١٩٨٨ ، ١٣٩ ، وابن عقيل ، ١٩٨٠ ، ٣ / ٣٥٨) ، وهو شاذ عند أبي علي الشلوبيني (ت ٦٥٤ هـ) (الشلوبيني ، د . ت ، ٣٣٠) في حين وصف ابن عصفور قلب الهمزة بالقليل (ابن عصفور ، ١٩٩٦ ، ٢٤١) .

ومن المحدثين أبو عبد الله الحازمي قد رفض قلب الهمزة واوا ، فقال : " وأمَّا (قُرَّاء) فليس فيه إلا التصحيح: قُرَّائِيٌّ، ولا يصح: قُرَّاوِيٌّ " (الحازمي ، د . ت ، ١٢٨ / ١١) وهذا الرأي مرفوض لأنّ قلبها واو قد ثبت عند أئمة اللغة .

الخاتمة

١ . البعيد من الأحكام التي اعتمدها القدماء في تقويم أحكامهم اللغوية وهو معيار أو مقياس يدلّ على بعُد الحكم الصرفيّ عن الشّائع المشهور أو أنّه بعيد عن المطرد في قواعدهم الموضوعة .

٢ . البعيد هو أحد ألفاظ الرفض التي اعتمدها القدماء للحكم على الاستعمالات اللغوية غير المطردة في كلامهم ، ومن العلماء الذي اعتمدوا البعيد حكما صرفيا في تقويم الاستعمالات الصرفية (ابن جني ، والعكبريّ ، وركن الدين الأستراباذي ، وابن الخباز ، والرضي ، والمرادي ، والشيخ خالد الأزهري)

٣ . تبيّن لنا أن القدماء كانوا يستعملون لفظ (البعيد) حكما صرفيا بطريقة واعية منطلقين من معايير واضحة ولم يطلقوا هذا اللفظ جزافا وإنّما وفق معايير معينة .

٤ . تبيّن لنا أن القدماء قد اعتمدوا معيار الكثير الشائع في الاستعمالات اللغوية للحكم على ما خالفه بالبعيد معللين ذلك وفق أدلة عقلية مقنعة .

مصادر البحث

- ابن الأثير ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦ هـ)(١٤٢٠) ، البديع في علم العربية ، تحـ : فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ، ط١ .
- ابن إيّاز (ت ٦٨١ هـ) ، (٢٠٠٢) ، شرح التعريف بضرورى التصريف ، تحـ : هادي نهر ، وهلال ناجي المحامي ، دار الفكر ، الأردن ، ط١ .
- ابن الحاجب ، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ) ، (١٩٩٥) ، الشافية في علم التصريف ، تحـ : حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ، ط١ .
- ابن الخباز ، أحمد بن الحسين (ت ٦٣٩ هـ) (٢٠٠٧) ، توجيه اللمع ، تحـ : فايز زكي محمد دياب، دار السلام ، ط٢ .
- ابن السراج ، أبو بكر بن سهل (ت ٣١٦) ، (١٩٩٦) : الأصول في النحو ، تحـ : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٣ .
- ابن الوراق ، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس(ت ٣٨١هـ) ، (١٩٩٩) ، علل النحو، تحـ : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، السعودية – الرياض ، ط١ .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) (١٩٩٣)، سر صناعة الإعراب ، تحـ : حسن هنادوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) ، (٢٠١٢) ، الخصائص ، تحـ : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان / ط١ .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، (١٩٥٤)، المنصف ، تحـ : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله امين ، دار إحياء التراث القديم ، ط١ .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، (١٩٨٨) ، اللمع في العربية ، تحـ : سميح أبو مغلي ، دار المجدلاوي ، عمان .
- ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ) ، ١٩٨٧ ، جمهرة اللغة ، تحـ : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط١ .
- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ) ، (٢٠٠٠) ، المحكم والمحيط الأعظم ، تحـ : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ .
- ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ) ، (١٩٧٢) ، المقرب ، تحـ : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، ط١
- ابن عصفور ، علي بن مؤمن بن محمد(ت٦٦٩هـ) ، (١٩٩٦) ، الممتع الكبير في التصريف ، تحـ: فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، ط١ .
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، (١٩٨٠) ، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحـ : محمد كامل بركات ، دار الفكر، دمشق ، ط١
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، (٢٠٠٨) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة الهداية ، بيروت – لبنان ، ط١ .
- ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧١ هـ) ، (٢٠٠٤) ، إيجاز التعريف في علم التصريف ، تحـ : حسن أحمد العثمان ، مؤسسة الريان ، ط١ .
- ابن مالك ، أبو عبد الله محمد جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) ، (٢٠٠٦) : متن ألفية ابن مالك ، تحـ : عبد اللطيف بن محمد الخطيب ، دار العروبة ، الكويت ، ط١ .
- ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ) ، (٢٠٠٠) ، شرح الكافية الشافية ، تحـ : علي محمد عوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ .
- ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، (٢٠٠١) ، شرح المفصل للزمخشري ، تحـ : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١ .
- الأزهري ، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد (ت٩٠٥هـ) (٢٠٠٠) ، شرح التصريح على التوضيح ، تحـ : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ، ط١ .
- الأزهري ، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ) ، (٢٠٠١) ، تهذيب اللغة ، تحـ : محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ .
- الأشموني ، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، (٩٠٠هـ) ، (١٩٩٨) ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ط١ .
- الأندلسي ، أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) ، (١٩٩٨) : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحـ : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ .

- الأندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي (ت ٧٤٥ هـ) ، ١٩٩٣ ، البحر المحيط في التفسير تحـ : عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ .
- الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، (١٩٩٩)، شرح التصريف، تحـ: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١.
- الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ) ، ١٩٨٧ ، المفتاح في الصرف ، تحـ : علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١
- الجوهري ، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ) ، (١٩٨٧) ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحـ : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط١ .
- الحازمي ، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، شرح ألفية ابن مالك http://alhazme.net
- ركن الدين الأستراباذي ، حسن بن محمد بن شرف (ت٧١٥هـ)، (٢٠٠٤) ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحـ : عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط١ .
- الزاملي ، مجيد خير الله (٢٠١٣) ، دراسات في علم الصرف ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ .
- الزاملي ، مجيد خير الله ، (٢٠١٢) ، علم التصريف عند الإمام أبي البقاء العكبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ .
- السخاوي ، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني (ت ٦٤٣ هـ) ، ١٩٩٥ ، سفر السعادة وسفير الإفادة ، تحـ : محمد الدالي ، دار صادر ، بيروت – لبنان ، ط٢ .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، (٢٠٠٤) ، الكتاب ، تحـ : عيد السلام هارون ، الخانجي ، القاهرة ، ط٤ .
- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) ، (٢٠٠٨) ، شرح كتاب سيبويه ، تحـ : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١ .
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ) ، (١٩٩٨) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحـ : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ .
- الشلوبيني ، أبو علي الشلوبيني ، (ت ٦٤٥ هـ) التوطئة ، تحـ : يوسف احمد المطوع
- الشنتمري ، الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، (١٩٩٣)، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل ، تحـ ، حنا نصر الجتي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١
- الصقلي ، ابن القَطَّاع (ت ٥١٥ هـ) ، ١٩٩٩ ، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر تحـ : أحمد محمد عبد الدايم ، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة
- عباس حسن ، (ت ١٣٩٨ هـ)النحو الوافي ، دار المعارف ، ط ١٥ .
- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦هـ) ، (١٩٩٥) ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحـ : عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ .
- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) ، (١٩٨٣) ، معاني القرآن ، عالم الكتب ، ط ٣ .
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (ت١٧٠هـ)، العين، تحـ : مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .
- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت٢٨٥هـ) ، (١٩٩٤) ، المقتضب ، تحـ : محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث ، القاهرة .
- أبو عبيدة ، معمر البصري (ت ٢٠٩هـ) مجاز القران ، تحـ : محمد فواد سزگين ، مكتبة الخانجى – القاهرة ، ١٣٨١ هـ .
- المرادي ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله (ت٧٤٩هـ) ، (٢٠٠١) ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحـ : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط١ .
- مكي ، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ، (١٩٨٤) ، مشكل إعراب القران ، تحـ : حاتم صالح الضامن ،مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٢ ،
- ناظر الجيش ، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (ت ٧٧٨ هـ) ، (٢٠٠٧) : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، تحـ : علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام ، القاهرة – مصر ، ط١ .
- نجم الدين ، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، (١٩٨٢) ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحـ : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف . ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
- نهر، هادي نهر ، (٢٠١٠) ، الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية ، عالم الكتب الحديث ، أربد – الأردن ، ط١ .